إستمارة المشاركة

الاسم واللقب: د. أمينة بلعيد	**د. بركة مشنان**	**أ.د .عيسى بولخوخ**
الرتبة العلمية: أستاذ محاضر –أ–	**أستاذ محاضر –أ–**	**أستاذ تعليم عالي**
الجامعة: جامعة باتنة –1 –	**جامعة باتنة–1–**	**جامعة باتنة –1–**
رقم الهاتف:0699725747	**066178 00 19**	**0661334066**

الايمايل: Amina. belaid @univ-batna.dz , barka.mechnane@univ-batna.dz

aissa.boulkhoukh@univ-batna.dz

محور المداخلة: المحور الأول: الإطار النظري لكل من السياسات المالية و السياسات النقدية وكذا الأزمات الاقتصادية و المالية (المفاهيم و المقاربات النظرية)

عنوان المداخلة: دراسة نظرية تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما

الملخص:

نحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما، ذلك من خلال محاولة تسليط الضوء على أدواتهما وشروط التنسيق بينهما، من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير واضح بين السياسة النقدية والمالية، باعتبارهما يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي ضرورة التنسيق بينهما

الكلمات المفتاحية السياسة النقدية–السياسة المالية–أدوات السياسة النقدية والمالية

Abstract:

Through this study, we are trying to identify monetary and financial policy and the relationship between them, by trying to shed light on their tools and the conditions for coordination between them, by relying on the descriptive analytical approach.

Through this study, we concluded that there is a clear relationship and influence between monetary and financial policy, as they contribute to influencing economic growth, and the necessity of coordination between them.

Key word: monetary policy -financial policy- Monetary and financial policy tools.

مقدمة:

برزت في الآونة الأخيرة أهمية كل من السياسة المالية والنقدية في توجيه اقتصاد الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، تحظى السياسة النقدية والمالية بمكانة بالغة الأهمية كونهما من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وتظهر أهمية السياسة النقدية والمالية خاصة أوقات الأزمات الاقتصادية لما تتميز به من قدرة عالية التكيف وبسرعة مع مختلف الأوضاع الاقتصادية.

يمكن القول إن السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية تشكل بتكاملها وتحقيق التناسق بين أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وفى الوقت الذي يتحقق فيه هذا الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، فان ذلك يمثل دعماً ذاتياً لمسيرة هذه السياسات في طريق تحقيق أهداف التنمية، رفعاً لمستوى المعيشة في كل المجالات، وتدعيماً لقوة الاقتصاد القومي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجيا

إشكالية الدراسة:

وبناء على ما سبق تتمثل إشكالية هذه الدراسة:

ماهي أدوات السياسة النقدية والمالية وماهي العلاقة بينهما؟

فرضية الدراسة:

تساهم أدوات السياسات النقدية و المالية، في وطيدة العلاقة بينهما

أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

-التعرف على مفاهيم حول السياسة النقدية والمالية.

-التعرف على أدوات السياسة النقدية والمالية.

-توضيح العلاقة بين السياسة النقدية والمالية وتأثير بينهما.

منهجية الدراسة:

لمحاولة الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية والمالية.

محاور الدراسة:

محاور الدراسة حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسة:

المحور الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية والمالية

المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية والمالية

المحور الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما

المحور الأول: مفاهيم حول السياسة النقدية و المالية

أولا–مفهوم السياسة النقدية:

1–مفهومها:

استمدت السياسة النقدية في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا بعد أن زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان من نتيجة ذلك ازدياد آثار السياسة النقدية على عموم الاقتصاد .

وتعد السياسة النقدية وسيلة فعالة للتأثير في الاقتصاد وينشا هذا التأثير من حقيقة مهمة تتصل بالآثار النقدية التي تتركها السياسة النقدية التي تنعكس بصورة خاصة في عرض النقد ووفرة الائتمان وكلفته والناجم أصلاً عن عجز أو فائض الميزانية العامة للدولة.

حيث يمكن تعريفها على أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار والأسعار والعمالة للوصول إلى الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية والحفا ظ على المستوى العام للأسعار فهي تمتد لخلق تدابير متوازنة ومتناسقة ومتكاملة تسعى في محصلتها النهائية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العليا[1].

2-أهداف السياسة النقدية:

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف نجد منها:[2]

-تشجيع النمو الاقتصادي، ومحاولة تحقيق المعدل الأمثل للنمو المصحوب بالعمالة؛

-تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا؛

-ضمان قابلية الصرف والمحافظة على قيمة العملة؛

-تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية؛

-دعم السياسة الاقتصادية للدولة من أجل التوزيع العادل للثورة.

3-أنواع السياسة النقدية:

يقسم الاقتصاديون السياسة النقدية إلى ثلاثة أنواع: سياسة نقدية توسعية؛ سياسة نقدية انكماشية؛ سياسة ذات اتجاه المرن (مختلط) وتشتمل على النوع الأول والثاني.[3]

كما يوضح في الجدول التالي:

السياسة النقدية	توسعية	انكماشية
حالة الاقتصاد السائدة	حالة الركود (الاستثمار اقل الادخار)	حالة رواج (الاستثمار أكبر الادخار)
هدف البنك المركزي	زيادة الطلب الاستهلاكي والاستثماري	تقييد الطلب الاستهلاكي والاستثماري
الية التنفيذ	-زيادة عرض النقود؛ -تخفيض سعر الفائدة	-تقليل عرض النقود؛ -رفع سعر الفائدة
الاستخدام	-معالجة البطالة؛ -تشجيع النمو الاقتصادي	-معالجة التضخم؛ -الحد من التوسع في الإنتاج

الأثار	-ارتفاع مستوى الأسعار	زيادة عبء مديونية الشركات

المصدر: حنان تلمساني، **اقتصاد النقدي وأسواق المال**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان ،2021-2022، ص67

4-آليات انتقال أثر السياسة النقدية

ينتقل تأثير السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي (الناتج من السلع والخدمات) من خلال أدوات السياسة النقدية عبر عدد من القنوات التي يتمثل أهمها في:[4]

1-قناة سعر الفائدة .

2-قناة مستويات الائتمان المصرفي .

3-قناة أسعار الأصول .

4-قناة التوقعات .

كلما كانت أسعار الفائدة المصرفية حساسة للتغيرات في أسعار الفائدة التي يطبقها البنك المركزي من خلال أدواتها النقدية، كانت السياسة النقدية أكثر فعالية .كما تزيد فعالية السياسة النقدية، كلما كان هناك قطاع مصرفي كفء يستطيع استخدام الودائع المصرفية في التوسع في منح الائتمان .بالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في الدول التي تزيد بها الاهمية النسبية لكتلة أشباه النقود من مجمل المعروض النقدي مقارنة بالدول التي يغلب عليها استخدام النقود بصورتها السائلة.

يعتمد أثر السياسة النقدية كذلك على مدى وجود تعليمات رقابية صادرة عن البنك المركزي تحد من قدرة البنوك التجارية على تغيير سعر الفائدة على الائتمان، حيث من الممكن أن يكون تأثير السياسة النقدية مباشر أو غير مباشر .ففي حال وجود تعليمات رقابية تشترط ربط التغير في سعر الفائدة على عملائها بالتغير في إحدى أدوات السياسة النقدية أو سعر فائدة تعاملات ما بين البنوك، فإن أثر السياسة النقدية سيكون مباشراً، فعلى سبيل المثال لو قام البنك التجاري بربط سعر الفائدة على الائتمان بسعر فائدة السياسة النقدية، توجب على البنوك التجارية تخفيض أسعار الفائدة على قروضها الممنوحة للعملاء عند حلول دورية التعديل لحسب العقود المبرمة مع العملاء.

ثانيا: السياسة المالية

1-مفهومها:[5]

يقصد بالسياسة المالية-بصفة عامة :استخدام السلطات العامة (متمثلة فى وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة .وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي

وقد عرفها البعض بأنها :السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل ففي مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة)وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة(النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية... ألخ)وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية

2-أهداف السياسة المالية:

كل السياسات الموضوعة من طرف الدولة أو حتى من طرف الأفراد، تكون مسطرة لتجسيد هدف معين أو مجموعة من الأهداف، وعلى اعتبار أن السياسة المالية هي أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة، فالغرض منها تحقيق أهداف معينة سواء أكان ذلك على المدى الطويل أو المتوسط أو حتى على المدى القصير، ويمكننا أن نصنف أهداف هذه السياسة إلى نوعين وهما كما يلي[6]:

2-1-أهداف اقتصادية :هي عموما تندرج ضمن منظومة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية ,و مما سبق ذكره عن ألية عمل السياسة المالية في معالجة الاختلالات الموجودة في الاقتصاد من فجوة تضخمية و أخرى إنكماشية ,يتبين الهدف الاقتصادي و المتمثل في تحقيق التوازن العام في الاقتصاد و العمل عليه و استقرار الإنتاج والدخل ,استقرار المستوى العام للأسعار ,رفع معدلات النمو الاقتصادي ,فالحكومة تتبع سياسة مالية توسعية في فترات الركود و سياسة مالية انكماشية في فترات التضخم ,و يندرج ضمن الأهداف الاقتصادية أهداف مالية و المقصود الاستخدام الأمثل لموارد الدولة بالشكل الذي يتلائم و حاجات الخزانة العامة من جهة و مصلحة الممول من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنه بإمكان السياسة المالية أن تحقق موارد مالية للخزينة العمومية حيث أن أدوات السياسة المالية و المتمثلة في جانب الإيرادات تلعب دورا مهما في توفير الغطاء المالي للمعاملات التي تقوم بها الدولة ,فتحصيل الضرائب والاستدانة ,و لتسديد التزاماتها الداخلية و الخارجية والاستدانة و أملاك الدولة تعطي الدولة القدرة على الاستمرارية ككيان سياسي و اقتصادي تكرس له القدرة على تمويل برامجه المسطرة.بالإضافة إلى توجيه التنمية الاقتصادية فالسياسة المالية الآليات الضرورية لإعطاء توازن في التنمية الاقتصادية و ذلك ضمانا للتنمية الشاملة و المستدامة ,فتوجيه الأنشطة الاقتصادية من أقاليم أكثر نشاطا إلى الأقاليم التي تعاني نقص من التنمية و بالتالي تعاني من البطالة و النتائج السلبية لانعدام التنمية ,يساهم في خلق التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الدولة هذا من جهة ,و من جهة أخري توجيه

المتعاملين الاقتصادين للاستثمار في القطاعات معينة تريد الدولة دعمها لخلق تنوع في الاقتصاد ,و تشجيع القطاعات الأكثر ضعفا للنهوض

أكثر قدرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

2-2-أهداف اجتماعية : و تقوم السياسة المالية بتحقيق الأهداف الاجتماعية عن طريق استخدام جانب النفقات و ذلك عن طريق التحويلات للأفراد ,أو توفير الخدمات الضرورية للفئات المعنية بالخدمات الاجتماعية ,أو عن طريق جانب الإيرادات و يتمثل ذلك بتخفيف العبء الضريبي عن هذه الفئات.

3-أنواع السياسة المالية:[7]

3-1-السياسة المالية التوسعية:

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة التوسعية في حالات الركود، وتعتمد هذه السياسة على زيادة السيولة في الدولة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب بهدف تحفيز الاقتصاد من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يطلق عليها "السياسة التسهيلية."

3-2-السياسة المالية الانكماشية:

تقوم الحكومة بتطبيق السياسة الانكماشية في حالات الفجوة التضخمية، وتعتمد هذه السياسة على خفض السيولة في الدولة عن طريق تقليل الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب أو الجمع بينهما بهدف خفض الطلب على من أجل العودة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي. كذلك يطلق عليها "السياسة التشديدية".

المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية و المالية

أولا-أدوات السياسة النقدية

1-تعريفها: يمكن تعريف أدوات السياسة النقدية بأنها «الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف إلى تعظيم أهداف معينة.

2 -الأدوات الكمية للسياسة النقدية[8]

2-1-سياسة معدل إعادة الخصم:

يعرف سعر إعادة الخصم بأنه" السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضا يمثل سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها .

ويعرف أيضا بأنه" السعر أو الفائدة التي يتقاضاها المصرف المركزي من المصارف التجارية عندما تلجأ إلى إعادة

خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل التي بحوزتها أو الاقتراض بضمان الأوراق المالية الحكومية من أجل حصولها

على موارد نقدية جديدة أو إضافية لتدعيم احتياطاتها النقدية وبالتالي زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة .

وتتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في إطار تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

2-2-سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري:

تعد هذه الوسيلة ذات تأثير قوي على عرض النقود لأنها تؤثر في كل من الوديعة الحرة لدى البنوك التجارية،

وكذلك على حجم المضاعف، وتتمثل نسبة الاحتياطي القانوني في إلزام السلطات النقدية للمصارف العاملة في الجهاز المصرفي الاحتفاظ نسبة احتياطي من إجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل بحيث توضع هذ الاحتياطات القانونية على شكل ودائع لدى البنك المركزي. أو على شكل أرصدة نقدية سائلة في خزانة المصرف

نفسه.

2-3-سياسة السوق المفتوحة

وهي عملية بيع وشراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية في السوق والهدف الأساسي هو التأثير المباشر في

حجم الودائع لدى البنوك التجارية، وآلية هذه السياسة تتمثل بقيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك التجارية، مما يعني زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض وبالتالي زيادة عرض النقد، والعكس يحدث عندما لدى البنوك التجارية، فإنه يحصل مقابل هذا البيع على نقد، مما يؤدي إلى انكماش حجم الودائع لدى البنوك التجارية وبالتالي انخفاض قدر تها على الإقراض، مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقد وتعد هذه السياسات من السياسات غير المباشرة، فالتأثير المباشر يقع على حجم الودائع وتؤثر عمليات السوق المفتوحة على أسعار الأوراق المالية، وعلى أسعار الفائدة وعلى استثمارات البنوك وقروضها، فشراء البنك المركزي للسندات

قد يؤدي إلى رفع سعرها مما يخفض سعر الفائدة للعلاقة العكسية المعروفة، ومع ازدياد الودائع لدى البنوك سيشجع ذلك البنوك على الإقراض مما يؤدي في النهاية إلى زيادة عرض النقد، والعكس يحدث إذا قام البنك ببيع

السندات الحكومية.

3-الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

إلى جانب الوسائل الكمية يستخدم البنك المركزي وسائل كيفية للتحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في مجالات محددة، نشير إليها على سبيل الذكر وليس الحصر[9]

3-1- سياسة تأطير الائتمان :هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال العام، وفي حال الاخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى.

3-2-**تخصيص التمويل** :يمكن للبنك المركزي أن يحدد نسب معينة لتمويل القطاعات ذات الأولوية، كما يستطيع أن يقدم مساعدات مالية إلى بعض البنوك بهدف إعادة التمويل بموجب الخطط الإلزامية لتشجيع التدفقات التمويلية إلى القطاعات ذات الأولوية.

3-3-تنظيم القروض الاستهلاكية :إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد.

3-4- الإقناع الأدبي :ويعني قيام البنك المركزي بإقناع المصارف، وإبداء النصيحة لها فيما يخص توجهاتها الائتمانية عموما وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها.

ثانيا –أدوات السياسة المالية:

1-تعريفها:

تعرف بأنها" مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.[10]

2-أدوات السياسة المالية:

وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيما يلي[11] :

2-1-الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث أن

ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرًا لبلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل ، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، حيث

أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في إنتاج السلع والخدمات .ولذا تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في

حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد، وكذا تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب والتي توجهها الدولة لتمويل برامج

التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

2-2-سياسة الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ

الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية

المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام .ويترتب على تزايد حجم

الإنفاق العام في ظل محدودية الموارد المالية للدولة حدوث عجز في ميزانية الدولة ، وتفاقم معدلات العجز من سنة لأخرى ، والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

3-2-3سياسة القروض العامة (الدين العام):[12]

إذا ما زادت نفقات الدولة عن إيراداتها فقد تلجأ الدولة إلى الاقتراض لسد العجز بميزانيتها، فالقرض هو مبلغ من المال تستدينه الدولة من المقرضين لفترة محدودة أو غير محدودة وتستعين بحصيلته لتغطية بعض أنواع النفقات، ومن الواضح أن القرض العام يختلف اختلافا جوهريا في طريقة تحصيله وفي أوجه استخداماته عن كافة

أنواع الإيرادات الأخرى، والقرض بحكم كونه ديون مستحقة تتعهد الدولة برد أصله في تاريخ الاستحقاق ودفع فوائده خلال مدة القرض. إذ تلجأ الدولة إلى هذا النوع من التمويل للعجز في حالة ما إذا كانت المديونية الداخلية والخارجية لها منخفضة، أما إذا كانت مرتفعة فإنها تختار طريقة أخرى للتمويل، الن الاستمرار في هذا النوع من التمويل سيحدث لها آثار سلبية مستقبلا والمتمثلة في ارتفاع المديونية الداخلية والخارجية، فإذا كان من الممكن التحكم والسيطرة على المديونية الداخلية فان المديونية الخارجية صعب التحكم فيها، وبالتالي تؤدي إلى التبعية الاقتصادية للدول الدائنة وكذلك عرقلة النمو الاقتصادي والتنمية وذلك ألجل تسديد هذه الديون وخدماتها، كما أن أثر السياسة المالية في عرض النقد وتكلفة الائتمان، يعتمد على هذه المصادر للتمويل التي من خلالها تضاف الأموال إلى الإيرادات العامة وهذه المصادر لتمويل عجز الموازنة العامة هي :

أ-اقتراض الحكومة من البنك المركزي؛

ب-بيع سندات القرض العام إلى الأفراد (الاقتراض من الجمهور)؛

ج-الاقتراض من البنوك التجارية .

د-الاقتراض الخارجي (من المؤسسات الخارجية الخاصة أو التابعة للهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي.)

المحور الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتنسيق بينهما

أولا- .مفهوم التنسيق بين السياستين المالية والنقدية[13]:

إن تحقيق قيد الموازنة الحكومية يستدعي التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واستراتيجية إدارة الدين العام، لتحقيق الاستقرار في الأسعار على المدى القصير، والحفاظ على استمرارية الاقتصاد في مساره التوازني على المدى الطويل .

مع العلم أن التنسيق بين السياستين المالية والنقدية يتم على مستويين محلي ودولي، على المستوى المحلي يقصد به" :آلية تحكم العلاقة بين سلطتين مستقلتين تماما (الحكومة والبنك المركزي)، ضمانا لعدم وقوع آثار غير مباشرة لإحدى السلطتين، وكذا خلق الإطار الملائم لتفعيل أداء كلتا السلطتين، في سبيل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من كليهما"؛ أما التنسيق بين السياستين على المستوى الدولي، فيقصد به" :القواعد أو المبادئ التي

تتجاوز القوميات، والتي تم الاتفاق عليها من قبل كافة الدول الأعضاء، على تفويض المسؤوليات الرئيسية إلى حكومات الدول، مع وضع حدود تُقيد من حريتها الكاملة في التصرف."

ثانيا– التأثير المتبادل بين السياسة النقدية و المالية:

1–تأثير السياسة النقدية على المالية:

يؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية .فعلى سبيل المثال، يساهم تبني ترتيبات مجلس الإشراف على العملة – كأحد أنظمة سعر الصرف الثابتة–في الحد من العجز المالي الضخم والمستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويل هذا العجز الأمر الذي يسهم في تحقق الانضباط المالي.

وقد أوضح (Dahan) في دراسته للأثر المالي لإجراءات السياسة النقدية – أن السمة الغالبة في عديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، تتمثل في تحمل السياسة النقدية أعباء تحقيق معدل تضخم مستقر ودفع أداء الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، وبالرغم من أن الهدف الرئيسي للسياسة النقدية في تلك الحالة هو السيطرة على الاتجاهات التضخمية والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، قد نجد للإجراءات النقدية آثار توسعية على عجز الموازنة العامة في الاجل القصير.[14]

2–تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية[15]

تتعدد صور تأثير التغيرات في السياسة المالية على السياسة النقدية، حيث تؤثر تأثيرا مباشرا على قدرة البنك المركزي في تحقيق هدف الاستقرار في الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية.

وقد أوضح (تايلور)1995 في أحد إسهاماته إمكانية إبراز العلاقة المباشرة بين السياستين المالية والنقدية من خلال قيد الموازنة الحكومية، والذي يشير إلى أن التغير في عجز الموازنة العامة لابد وأن يؤدي بالضرورة إلى تغير في حجم السندات الحكومية المدرة للعائد، أو في النقود عالية القوة وذلك لأغراض تمويل العجز المالي، فعلى سبيل المثال، إذا كان تحقيق مزيد من الانضباط المالي يسهم في الحد من عجز الموازنة، فإن هذا يعني بالضرورة تراجع نمو حجم الدين المدر للعائد وكذا تراجع القاعدة النقدية.

وإذا كانت الحكومة تتمكن بسهولة من الاعتماد على أسواق الائتمان فلا توجد ضرورة للربط بين حجم العجز

المالي وخلق النقود وذلك لأن التغير في عجز الموازنة يمكن تمويله من خلال إصدار السندات الحكومية .ومن ناحية

أخرى، بالنسبة للحكومات التي تعتمد بالأساس على خلق النقود لتمويل جزء كبير من النفقات الحكومية، أو تلك التي لا تتمتع بسهولة الوصول إلى أسواق الائتمان، فإن الحد من عجز الموازنة سيؤثر بدرجة كبيرة على الاستمرار في الأسعار، ولذلك فإن الحد من عجز الموازنة يعد في عديد من الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة التحول نحو اقتصادات السوق.

الخاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة السياسة النقدية والمالية، حيث تهدف كل من السياستين إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للدول، إن السياسة النقدية والمالية تعتبر بمثابة حجر الأساس الذي تقوم عليه مختلف السياسات الاقتصادية الكلية ويجب أن يكون هناك تنسيق بين وزارة المالية وهي الجهة المعنية بوضع السياسة المالية، والبنك المركزي وهو المعني بالسياسة النقدية لتحقيق الهدف الاقتصادي للدولة.

---

[1] محمد إبراهيم خلف، **التداخل بين السياسة المالية والنقدية دراسة حالة (الأردن) 2004–2014**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد المال والاعمال، جامعة أل البيت ، الأردن 2016، ص

[2] اقتصاد اون لاين، **السياسة النقدية، على الموقع**،www economieonline.com. تاريخ الإطلاع 2023/11/26 على الساعة 12:00

[3] حنان تلمساني، **اقتصاد النقدي و أسواق المال**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ليسانس، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان ،2021-2022،ص67

[4] محمد إدريس، **السياسة النقدية**، سلسلة كتيبات تعريفية، صندوق النقد العربي، ال عدد17، 2021، ص 21،22.

[5] عماد حسنين الصعيدي ،بديعة فهد العتيبي، **دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية(للفترة 1986–2021)**،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، المملكة العربية السعودية ،2013، ص34

[6]بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر بين 200–2010**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية،جامعة جلالي اليابس–سيدي بلعباس،الجزائر2017–2018، ص ص، 39–40

[7] بيرم جمال عبد اللطيف غزال، **السياسة المالية**، الموسوعة السياسية، مقال نشر في 2021 على الموقع الالكتروني https://political-encyclopedia.org/dictionary تاريخ الاطلاع 2023/11/24 على الساعة 10:00

[8] الشيخ أحمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص:اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2012–2013،ص ص23–24

[9]يحياوي إيمان،زيرار سمية،**أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1990–2020)**،المجلد التاسع، العدد 02 ،2023،ص 523–524.

[10]عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2003 م، ص 43

[11]أحمد محمد صالح الجلال،**دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية – (دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990–2003)**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر ،2006،ص ص ، 66–67

[12] كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي ، التضخم، البطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1992–2018**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2020–2021،ص ص ، 47–48

[13] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر: 1990–2010م**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر – باتنة 1–2015–2016، ص 71.

[14]عماد حسنين الصعيدي ،بديعة فهد العتيبي، مرجع سابق،ص36

[15]الشيخ أحمد ولد الشيباني، مرجع سابق ، ص ص،17–18

16 ديسمْبر 2023

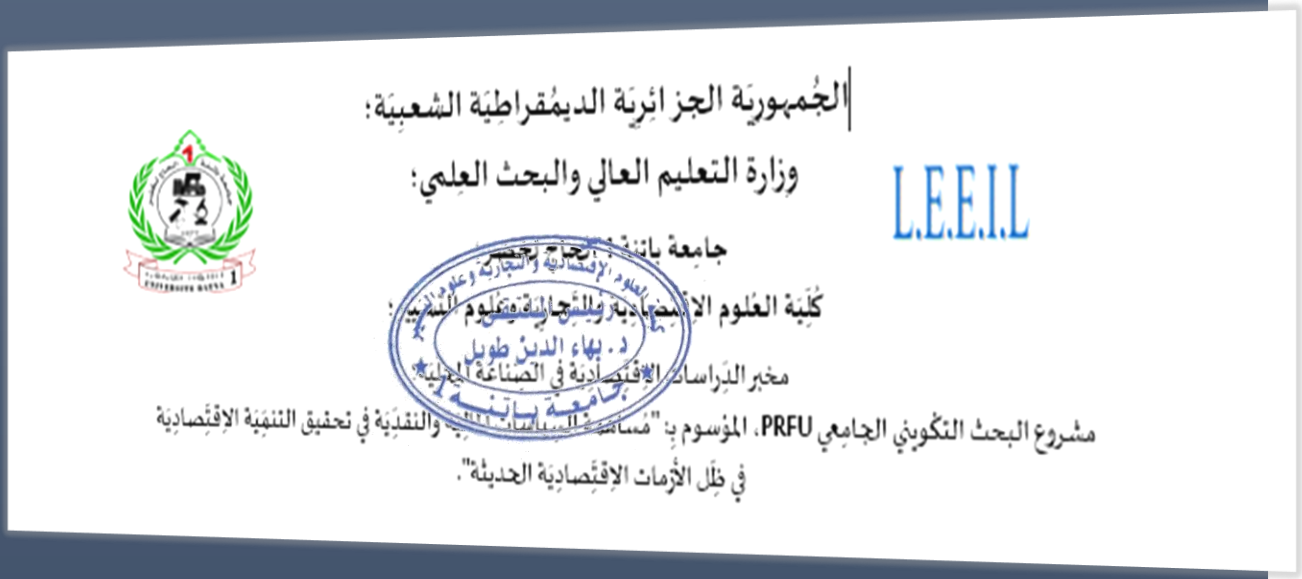
الجُمهورية الجزائرية الديمُقراطية الشعبية:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

L.E.E.I.L

جامعة باتنة 1 الحاج لخضر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير:

د. بهاء الدين طويل

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المالية:

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، المؤسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

برنامج فعالِيات المُلتقى الوطنّي

المُوْسوم بـ: "التوجُه لِلسّياسات المالِيَة والنقدِيَة الفعالة لِمُواجهة الأزمات الاقتِصادِيَة والمالِيَة، وتحقيق الأهداف التنموِيَة لِلدُّول".

رئيس المُلتقى: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

جامِعة باتنة 1 | الحاج لخضر

الجلسة الرئيسِيَة:

التوْقيت: 9:30-9:00

1. آياتٌ مِن القُرآن العظيم.

2. النشيد الوّطنِيّ.

3. كِلمة رئيس المُلتقى:

د/ بهاءُ الدّين طويلْ.

4. كلِمة مُدير المخبر.

أ.د/ كمال عايْشي.

5. كلِمة عميد الكُلِّيَة:

أ.د/ هارون طاهر.

رئيس الجلسة: د/ توفيق خذري

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

الجلسة الاِفتِتاحِيَة:

التوْقيت: 10:00-12:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.	
رئيس الجلسة: أ.د. سليم بوهيدل.	مُقرِّر الجلسة: د/ إسماعيل بن ديلمي.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:00-10:10	د/ بلقاسم رحالي؛ د/ بلال بولطيف.	أثر النفقات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2021 باستخدام نموذج ARDL.	جامعة محمد البشير الإبراهيمي -برج بوعريريج.
10:10-10:20	د/ محمد بوزيان؛ د/ سفيان بوسالم.	تحليل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) - دراسة تطبيقية باستخدام أسلوب التحليل العاملي للمركبات الأساسية ACP.	جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
10:20-10:30	د/ لطفي بوناب؛ د/ محمد بوناب.	فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من أثار تقلبات الدورات الاقتصادية في الجزائر.	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة؛ جامعة 08 ماي 1945 -قالمة.
10:30-10:40	أ.د/ أمال بن ناصر؛ د/ سهام بوفلفل.	التعقيم النقدي كآلية للسياسة النقدية ودوره في الحد من تقلبات سعر الصرف في الجزائر للفترة: 2000-2020.	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
10:40-10:50	د/ حسيبة هدوقة.	الاستراتيجية الأندونيسية في إدارة الأزمة المالية العالمية.	جامعة قسنطينة 2.
10:50-11:00	د/ نبيل بن موسى.	The Role of Monetary and Fiscal Policies in Overcoming the Contemporary Crises and Achieving the Economic Stability: COVID-19 Pandemic as a Case Study.	جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2.
11:00-11:10	أ/ زغدار فاتن؛ د/ توفيق خذري؛ د/ سعدية بوعلاق.	دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي نظريا وتجريبيا.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:10-11:20	د/ عبد القادر فار؛ د/ أيوب صكري؛ د/ حاسين صكوشي.	دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2015-2022.	المركز الجامعي نور بشير -البيض.
11:20-11:30	أ/. صلاح الدين طروش د/ أسماء بودونت.	دور السياسات المالية والنقدية في التخفيف من الأزمات الاقتصادية والمالية -دراسة تحليلية -.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي بريكة.
المُناقشة: 11:30-12:30			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل

الجلسة الثانِيَة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/udg-bzun-siu.
رئيس الجلسة: د/حمزة غُواطي.	مُقرِّر الجلسة: د/ فاتح حركاتي.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ منيرة نوري؛ أ.د/ سهيل زغدود.	أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ عبد القادر روشو.	أهمية التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي – مقاربة نظرية –.	جامعة تيسمسيلت.
10:30-10:20	د/ براهيم بويعـقوب؛ د/ خديجة زريـقي.	Harmonisation des Leviers Économiques en Algérie (2000-2022) : Analyse Empirique de l'Alignement Stratégique entre Politique Monétaire et Budgétaire pour le Développement Économique.	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	أ/ سعيدة سليماني؛ أ.د/ فتيحة طويل.	الضرائب كإحدى استراتيجيات السياسة المالية ومساهمتها في تحقيق الاستقرار في معدلات التضخم- دراسة تحليلية في الجزائر للفترة (2000-2022).	جامعة قسنطينة 2؛ جامعة محمد خيضر -بسكرة.
10:50-10:40	د/ لزهر ساحلي؛ د/ سهام بوصبع,	تأثير السياسة النقدية على التنمية الاقتصادية في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990 -2022).	جامعة 20 أوت 1955 -سكيكدة
11:00-10:50	د/ نسيمة سابق؛ أ/ عبد العزيز ضيافي؛ أ/ عفاف بن نصر.	رقمنة المالية العامة: المكاسب الاقتصادية.	جامعة باتنة 1؛ جامعة الجزائر 3؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ صونية عابد.	الأبعاد التنموية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
11:20-11:10	د/ حساني بن عودة.	الصناديق السيادية كآلية لتحقيق الاستقرار والتنمية والاقتصادية.	جامعة ابن خلدون -تيارت.
11:30-11:20	أ/ محمد فراجي. د/ شريف عمارة.	دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية من خلال التجارب الدولية.	جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:40-11:30	د/ عبد المالك توبي؛ د/ مروة حمايدية.	تحديات السياسة النقدية في ظل تحولات الاقتصاد العالمي.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
المُناقشة: 12:30-11:40			

رئيس الملتقى
د/ عبد المالك طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة الثالِثة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vgt-gdxt-gba.	
رئيس الجلسة: د/ بهاءُ الدّين طويلْ.	مُقرِّر الجلسة: د/ مسعود جُماني.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ عبد الحكيم حفظ الله.	سبل معالجة التضخم من خلال السياسة المالية والنقدية اختبار سببية Toda Yamamoto بين معدل التضخم والكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2005_2022.	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:20-10:10	د/ آسيا الوافي.	الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية _مقاربة نظرية_.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ جميلة زاوي.	La politique monétaire, un levier de la croissance économique	جامعة وهران 2.
10:40-10:30	د/ ليلى بوحديد.	استخدام الهندسة المالية بالمصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ نادية عفرون.	Le taux d'intérêt de court terme et la politique monétaire en Algérie	جامعة عبد الرحمان ميرة -بجاية.
11:00-10:50	أ/ محمد قواسمية؛ د/ كهينة أودية؛ أ/ فايزة جاوي.	أثر الصدمات غير المتماثلة لسعر الصرف على معدل التضخم باستخدام نموذج NARDL: دليل تجريبي من الجزائر خلال الفترة 1990-2021.	المركز الجامعي مرسلي عبد الله –تيبازة.
11:10-11:00	د/ كمال باصور.	قياس درجة استقلالية بنك الجزائر وفقا لقانون النقد والقرض (90-10) ومختلف التعديلات الطارئة عليه باستخدام نموذج (CWN).	جامعة يحي فارس -المدية.
11:20-11:10	د/ أيوب أقوجيل؛ د/ وسام عطوم.	حوكمة السياسة المالية والنقدية عرض وتحليل تجربة سلطنة عمان خلال الفترة 2019-2021 وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر	جامعة باتنة 1؛ جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل.
11:30-11:20	د/ نسيمة التخي.	أثر سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المرتفع "المملكة المتحدة نموذجا".	جامعة عمار ثليجي -الأغواط.
11:40-11:30	د/ أمال حموزروقي؛ أ/ نبيل ملكي.	تجربة منطقة الأورو في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية للخروج من أزمة الديون السيادية 2010 دراسة حالة -اليونان –.	جامعة تيسمسيلت
المُناقشة: 12:30-11:40			

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة الرابِعة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/qjd-cxxb-yfg.
رئيس الجلسة: د/ وَرْدة شيبان.	مُقرِّر الجلسة: د/ توفيق خذري.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ فيصل حذبي؛ د/ عبد القادر رملاوي؛ د/ فيصل بشرول.	توجهات السياسة النقدية في استهداف التضخم، نظرة تقليدية وحديثة مع عرض بعض التجارب.	جامعة تيسمسيلت؛ جامعة تيسمسيلت؛ جامعة مصطفى إسطمبولي -معسكر.
10:20-10:10	أ.د/ نادية العقون؛ أ.د/ إكرام مرعوش.	المقاربات النظرية في تفسير الأزمات الاقتصادية والمالية.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ عادل بلجبل؛ د/ ميلود بوخنون	أدوات السياسة المالية ودورها في تشجيع الاستثمار.	جامعة باتنة 1؛ جامعة وهران 1؛
10:40-10:30	د/ عبد الرزاق لبصير؛ د/ حسين خلف الله.	دور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية –الوقف أنموذجا-.	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية - قسنطينة.
10:50-10:40	د/ حميد سهير.	حجم الحكومة الأمثل والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2022).	جامعة الجزائر 3
11:00-10:50	د/ وردة شيبان؛ د/ حدة طويل؛ أ.د/ سامي مباركي.	استجابة السياسة النقدية في الجزائر لتداعيات أزمة كوفيد 19.	جامعة باتنة 1؛ المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة؛ جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ عبد الغني العايب؛ د/ إسماعيل بن ديلمي؛	السياسات النقدية والمالية المتبعة لمحاربة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر	جامعة باتنة 1.
11:20-11:10	د/ عبد السلام هلال؛ د/ مراد بودياب	فعالية السياسات المالية والنقدية في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار المتعدد-.	جامعة باتنة 1. المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف -ميلة.
11:30-11:20	د/ صلاح بوقرورة؛ د/ فارس صحراوي؛ د/ أمال بعيط.	حوكمة السياسة المالية لتحقيق أهداف التنويع والتنمية الاقتصادية – مع إشارة للتجربة النرويجية-.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	د/ نجاة مسمش؛ د/ سهام شاوش اخوان.	التضخم المرتفع وإعادة النظر في السياسة النقدية في ظل اقتصاد عالمي متغير.	جامعة محمد خيضر -بسكرة.
المُناقشة: 12:30-11:40			

الجلسة الخامِسة:

التوْقيت: 10:00-12:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/voi-eerx-ivw.

رئيس الجلسة: د/ عليْ عماري.

مُقرِّر الجلسة: د/ أميرة بحري.

التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	أ/ رياض عيساوي؛ أ/ وهيبة الوهاب.	السياسة المالية والنقدية ودورهما في تحقيق النمو الاقتصادي.	جامعة أكلي محند أولحاج -البويرة.
10:20-10:10	أ/ أمينة مرداسي؛ د/ بهاء الدين طويل؛ أ.د/ نوفل سمايلي.	مساهمة السياسة المالية التوسعية في عجز الموازنة العامة بالجزائر وطرق تمويل العجز 2010-2022.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
10:30-10:20	أ/ ليلى حكوم؛ أ. د/ أمينة دربال.	دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة التنمية في الجزائر.	جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة.
10:40-10:30	د/ محمد شريف؛ د/ رمضان لونانسة؛ أ.د/ علي عابد.	تحليل انعكاسات مركبات السياسة النقدية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي–دراسة قياسية حالة الجزائر.	جامعة ابن خلدون -تيارت؛ جامعة باتنة 1؛ جامعة ابن خلدون -تيارت.
10:50-10:40	د/ زكرياء خلف الله؛ د/ دلال لخضر.	أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي والأسعار المحلية في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2002-2022).	جامعة الجيلالي بونعامة -خميس مليانة؛ جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي.
11:00-10:50	د/ لينده بخوش؛ أ/ أمال بوزير.	دور السياسات المالية والنقدية في مواجهة أزمة كوفيد-19 في الجزائر.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ هناء بن جميل.	فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهدافها في الجزائر في ظل الأزمات الاقتصادية للفترة (2014-2022).	جامعة 8 ماي 1945 –قالمة.
11:20-11:10	د/ جميلة مسعودي؛ د/ همامة بن عمومة.	مساهمة تطبيق الحوكمة في تفعيل السياسة الاقتصادية في الجزائر.	جامعة محمد خيضر-بسكرة؛ جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	د/ حمزة غواطي؛ د/ مسعود جماني؛ أ.د/ محمد لطرش.	السياسات المالية والنقدية كأدوات لدعم النمو الاقتصادي دراسة حالة كوريا الجنوبية.	جامعة باتنة 1.
11:40-11:30	أ.د/ صليحة مقاوسي؛ أ.د/ حكيمة مرازقة.	تجارب دولية رائدة في استغلال أدوات السياسات المالية والنقدية لغاية بلوغ الاستقرار والتنمية الاقتصادية.	جامعة باتنة 1.

المُناقشة: 11:40-12:30

رئيس الملتقى
د. بهاء الدين طويل
جامعة باتنة 1

الجلسة السادِسة:

التوْقيت: 12:30-10:00.	رابِط الجلسة: https://meet.google.com/ixk-ptof-qgs.	
رئيس الجلسة: أ.د/ سُهَيْل زغدود.	مُقرِّر الجلسة: أ.د/ سامي مباركي.	
التوْقيت:	المُتدخِلون:	عُنوان المُداخلة:	الجامِعة:
10:10-10:00	د/ ميلود بوعبيد؛ أ/ مريم زغيش.	الدورات الاقتصادية وإشكالية الأزمات الاقتصادية والمالية – أزمة الكساد العالمي 1929 نموذجا-.	جامعة باتنة 1.
10:20-10:10	د/ أمينة بلعيد؛ د/ بركة مشنان؛ أ.د/ عيسى بولخوخ.	دراسة نظرية تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما.	جامعة باتنة 1.
10:30-10:20	د/ إيمان بوعكاز؛ أ/ جمال صيودة.	السياسة المالية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2020).	جامعة باتنة 1.
10:40-10:30	أ.د/ سليم بوهيدل؛ د/ علي بهدنة.	أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
10:50-10:40	د/ فاتح حركاتي؛ د/ علي عماري؛ د/ عيسى بنشوري.	دور السياسة المالية في النمو الاقتصادي بالجزائر.	جامعة باتنة 1، جامعة باتنة 1، جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة.
11:00-10:50	د/ أميرة بحري؛ أ/ أميرة قلقول.	العلاقة بين السياسة النقدية والاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة تحليلية خلال أزمة كوفيد 19-.	جامعة باتنة 1.
11:10-11:00	د/ حميد عزري؛ د/ يمينة لونيس.	دور السياسة النقدية المصاحبة لسياسة النفقات العمومية في التحكم في معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022.	جامعة محمد خيضر-بسكرة.
11:20-11:10	د/ خديجة تافساست؛ أ.د/ مراد خروبي.	تقييم سياسة استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2022.	جامعة باتنة 1.
11:30-11:20	أ/ محمد عبد الداعي نموشي؛ أ/ حمزة سلام؛ أ/ عبد اللطيف نطاح.	دور حوكمة السياسات المالية والنقدية في إنعاش الاقتصاد الوطني في ظل التحديات والتطورات الراهنة.	جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة؛ جامعة محمد بوضياف -المسيلة.
11:40-11:30	د/ انتصار سليماني؛ أ.د/ صلاح الدين هدوش	التّجارب الدّولية الناجعة لتخطي الأزمات المالية – تجارب دول العربية نموذجا-.	جامعة باتنة 1؛ جامعة باتنة 1؛

المُناقشة: 11:40-12:30

الجلسة الخِتامِيَة:

التوْقيت: 13:00-13:30.

رابِط الجلسة: https://meet.google.com/vyb-ofpp-tus.

رئيس الجلسة: د/ أميرة بحري.

قِراءة التَوْصِيات.

كلِمة رئيس المُلتقى

لِلإعلان عن اِختِتام أشغال المُلتقى الوطنّي.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1 -الحاج لخضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

L.E.E.I.L

مخبر الدراسات الاقتصادية في الصناعة المحلية

مشروع البحث التكويني الجامعي PRFU، الموسوم بـ: "مساهمة السياسات المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الحديثة".

شهادة مشاركة

تُمنح هذه الشهادة للسيّد (ة): د/ أمينة بلعيد. جامعة باتنة 1.

عرفاناً وتقديراً منّا على مُشاركته (ا) الفعالة في فعاليات المُلتقى الوطني الافتراضي، حول "التوجهات المستدامة للسياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول"، المُنعقد يوم: 16 ديسمبر 2023. من خلال مُداخلته (ا) المُعنونة بـ: "دراسة نظرية تحليلية لأدوات السياسة النقدية والمالية والعلاقة بينهما".

عميد الكلية
عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أ.د./ هارون الطاهر

مدير المخبر
مدير مخبر البحث
د/ عطايمشي كمال

رئيس الملتقى